

ترأس اجتماع مكتب المجلس وهنا بوركينا فاسو بالعيد الوطني

الغانم يدين مقتل رئيس الهيئة الفلسطينية للجدار والاستيطان

باطلاع مكتب المجلس من خلال عرض تفصيلي للخطوات التي قامت بها اللجنة خلال المرحلة الماضية، مشيراً إلى أنه تمت الموافقة على هذه الخطوات. وأضاف م. الخرافي أنه تم خلال الاجتماع استعراض الحساب الختامي للعام 2013/2014 ومشروع الميزانية للمجلس. وأوضح الخرافي أن المكتب اطلع على بعض الرسائل الواردة من بعض رؤساء البرلمانات الشقيقة والصدقية بشأن ترتيب الزيارات فيما بينهم. وأشار إلى أن مكتب المجلس اطلع على بعض الأمور الإدارية المتعلقة بالإمارة العامة واتخذ القرارات المناسبة بشأنها.

من جهته، بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس الجمعية الوطنية في بوركينا فاسو سونغالو أبولناير أوتارا، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبده.



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترأساً اجتماع مكتب المجلس

وقال أمين سر المجلس النائب م. عبادل الخرافي في تصريح صحفي إنه وبصفته رئيساً للجنة الرباعية لاستكمال مبنى الجديد للأعضاء قام

ترمسعياً المهدة بالاستيطان. من جانب آخر، عقد مكتب المجلس اجتماعه امس برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وحضور أعضاء المكتب.

الأول نتيجة اعتداء قوات الاحتلال الإسرائيلي عليه بالضرب خلال مشاركته مع ناشطين فلسطينيين في مشروع زراعة أشجار الزيتون بمنطقة

والمقابلة العيثية بين اشجار الزيتون كرمز للسلام والسلاح الإسرائيلي كرمز للغطرسة والوحشية». وكان زياد أبو عين قد لقي مصرعه امس

ان اسرائيل تحارب المسلمين الارهابيين على حد زعمهم». وقال الغانم «اراد الله ان يكون مقتل ابو عين تجسيدا مكررا للمفارقة الحزينة

دان رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم امس الجريمة الاسرائيلية البشعة في قتل رئيس الهيئة الفلسطينية للجدار والاستيطان زياد أبو عين. وقال الغانم في تصريح صحفي «ما حدث بالامس (اول من امس) ما هو الا حلقة في سلسلة الجرائم الوحشية التي يرتكبها الكيان الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني الصامد»، داعياً مجلس الأمن الدولي ودول العالم ومنظمات حقوق الانسان الدولية وجمع مؤسسات المجتمع المدني الاممية الى اتخاذ موقف حازم ازاء اسرائيل.

واضاف الغانم «ان حادثة قتل ابو عين وهو يهيم مع جمع من المدنيين الفلسطينيين العزل بخطوة زراعة اشجار الزيتون في منطقة فلسطينية مهدة بالاستيطان السطواني الاسرائيلي تعطي دلالة اخرى وتشكل ردا على كل من يدعي



مبارك الخرينج

الخرينج يقترح تشكيل دورة ترقية لضباط الصف الجامعيين بوزارة الدفاع

تقدم نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج باقتراح بتشكيل دورة لضباط الصف الجامعيين العاملين في وزارة الدفاع للاحقهم بدورة للترقية الى رتبة ملازم.



راكان النصف

هناك محدودية للاقتصاد الكويتي وقلة في الفرص الاستثمارية النصف: ضح الأموال لن يكون الحل لوضع البورصة بل بإصلاح الاقتصاد وتطوير سوق المال

وشخص النصف أزمة البورصة في محورين، الاول محدودية الاقتصاد الكويتي وقلة الفرص الاستثمارية والاخر احتياجاتها لمزيد من الأدوات الاستثمارية والشفافية. وشدد على ان بورصة الكويت لاتزال في مستوى الاسواق دون الناشئة بينما بورصات دبي وابطوطي وقطر انتقلت الى الاسواق الناشئة بعد نجاحها في تطوير انظمتها، لافتا الى ان انقاذ البورصة يحتاج العمل على تطوير الاقتصاد وان تكون الكويت بيئة جاذبة للاستثمارات الخارجية وتوطين الاموال المحلية وتكريس الشفافية.

وصف النائب ركان النصف النظر الى أزمة البورصة على انها أزمة سيولة بالتسطيح، مؤكدا ان ضح الاموال لن يكون الحل بل بإصلاح الاقتصاد وتطوير سوق المال. وقال النصف، في تصريح صحفي امس: من ينظر لازمة البورصة بأنها أزمة سيولة اموال مخطئ، ففيها تسطيع وقصر نظر. ولن يعكس بالإيجاب لا على المتداولين ولا على المال العام. وأكد النصف ان ضح الاموال في البورصة لن يكون الحل الحقيقي لانعاشها، فهي تحتاج لاصلاح الاقتصاد وتطوير سوق المال.

الرويحي وعبدالله: إلغاء مجلس الوكلاء في جميع الوزارات

وتضيق المسؤوليات والمنع شيوع المسؤولية بما يحول دون محاسبة مباشرة للوزير او من الوزير، ومقيد للسلور الرقابى المأمول من الوزير نفسه او من السلطة التشريعية.

قدم النائبان د.عودة الرويحي ود.خليل عبدالله اقتراحا برغبة جاء فيه: نظرا للحاجة لتحديد المسؤوليات وعدم ازدواجية القرارات بوجود ما يسمى مجلس الوكلاء في الوزارات مما قد يؤثر ويحول دون تحديد المسؤوليات والمهام المنوطة بالوكلاء كل على حدة، ايضا لمنع ازدواجية القرارات الصادرة من الوزير او التعميمات او التوصيات الصادرة من مجلس الوكلاء والتي قد يعتبرها البعض انها بقوة القانون، ونظرا للمصلحة العامة، فإننا نتقدم بالاقترح برغبة التالي: إلغاء مجلس الوكلاء في جميع الوزارات حتى لا تتداخل الصلاحيات



د. خليل عبدالله



د. عودة الرويحي

والمالية بالإعلام ليكون ضمن لجنة مشكلة مع وزارة المواصلات ومعهد الأبحاث، يرجى تزويدنا بخيرة هذا الشخص بتخصص الأعمار الصناعية وما مؤهله إذا لم يكن ذا تخصص هندسي؟

من وزارة الإعلام إلى اتحاد إذاعات الدول العربية المختصة من تجربة البث الرقمي الأرضي حسب آخر مشروع تم تنفيذه لدى وزارتك، وأوضح المادة الأولى من القانون رقم 9 لسنة 2010 بإصدار الخطة الإنمائية الموعد المحدد لنهاية الخطة وهو آخر مارس 2014 ونظرا لاستمرار وزارة الإعلام بطرح مناقصات تحت مسمى خطة التنمية يرجى الإفادة عن

القرارات؛ وتضمنت الخطة مشروعين الأول مبنى إدارة تطوير البث الإذاعي والثاني مبنى إدارة الترددات ومن ثم صدر القرار الوزاري رقم 143/2013 بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي لوزارة الإعلام بتاريخ 25/7/2013 والذي نتج عنه إلغاء هاتين الإدارتين من هيكل الوزارة، وعليه يرجى إيفادتنا من هو الشخص أو الجهة التي أوصت

بإلغائهما؟ وما هي المبررات التي أدت إلى هذا القرار؟ كما يرجى تزويدنا بتقرير من الإدارات التي كلفت بمهام متابعة هذين المشروعين، وهل تسرى الإدارات المكلفة بالمهام وجود جدوى اقتصادية لاستمرار هذين المشروعين؟ تضمنت خطة التنمية مشروع «كويت سات» بالتعاون مع وزارة المواصلات وتم ترشيح وكيل الوزارة المساعد للشؤون الإدارية

وجه النائب ركان النصف سؤالا إلى وزير الإعلام الشيخ سلمان الحمد جاء فيه: نصت المادة رقم 17 من الدستور على «لأموال العامة حرية، وحمايتها واجب على كل مواطن»، وكذلك المادة رقم 26 من الدستور «وظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة»، وكما بيئت المادة رقم 18 مرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية على «يستحق الموظف مرتبه من تاريخ تسلمه العمل»، وكذلك نصت المادة 14 من قانون حماية الأموال العامة على «كل موظف عام أو مستخدم أو عامل تسبب بخطئه في إلحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الغير أو مصالحه المعهود بها إلى تلك الجهة ان كان ذلك ناشئا عن إهمال أو عن تقريط في أداء وظيفته أو عن إخلال بواجباتها أو عن إساءة في استعمال السلطة داخل البلاد أو في خارجها.....»

الحريجي يسأل الخالد عن طبيب في الطب الشرعي

وجه النائب سعود الحريجي سؤالا لنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد جاء فيه: وردت معلومات الينا انه في ادارة الطب الشرعي يقوم بكتابة تقارير الطب الشرعي (جرائم القتل والجرح والمخدرات) طبيب ولقد غير مختص بالطب الشرعي درجته العلمية ماجستير نساء وولادة ويعلم المدير ومساعد المدير، لذا، يرجى إيفادتنا هل هذه المعلومات صحيحة ام لا؟



سعود الحريجي



مبارك الخرافي

عسکر: 100 دينار بدل سائق للكفيف

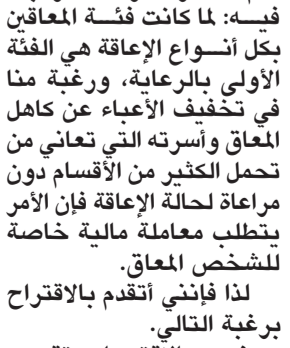
الحكومة ممثلة في بنك الائتمان الكويتي بتخفيض المستحق للرعاية السكنية بانواعها بنسبة 50٪ من القسط المستحق عليه وذلك تخفيفا من الاعباء المالية عن كاهل المعاق وأسرتهم.

مما يحمل هذه الفئة تكاليف مالية إضافية باهظة. ورغبة منا في تخفيف الأعباء عن كاهلهم وكاهل ذويهم فان الأمر يتطلب قيام الحكومة بتقديم الرعاية السكنية لكل كفيف، لذا فإنني أتقدم بالاقترح برغبة التالي: نص الاقتراح: تقوم الحكومة بمنح كل كفيف بدل سائق بمبلغ مائة دينار شهريا وذلك تسهلا لحياتهم وتخفيفا لأعباء عنهم وعن ذويهم. كما قدم عسکر اقتراحا آخر جاء فيه: لما كانت فئة المعاقين بكل أنواع الإعاقة في الفئة الأولى بالرعاية، ورغبة منا في تخفيف الأعباء عن كاهل المعاق وأسرتهم التي تعاني من تحمل الكثير من الأقسام دون مراعاة لحالة الإعاقة فإن الأمر يتطلب معاملة مالية خاصة للفئة الأولى. لذا فإنني أتقدم بالاقترح برغبة التالي: نص الاقتراح: تقوم

قدم النائب عسکر العنزي اقتراحا برغبة بأن تقوم الحكومة ممثلة في بنك الائتمان الكويتي بتخفيض القسط المستحق على المعاق المستحق للرعاية السكنية بانواعها بنسبة 50٪ من القسط المستحق عليه، وذلك تخفيفا من الأعباء المالية عن كاهل المعاق وأسرتهم ويمنح كل كفيف بدل سائق بمبلغ مائة دينار شهريا، وذلك تسهلا لحياتهم وتخفيفا عن ذويهم، وجاء في الاقتراح ما يلي: لما كان المكفوفون هم الفئة الأولى بالرعاية نظرا لحاجاتهم المتعددة ورغبتهم في إنجاز أعمالهم وهو الأمر الذي يتطلب انتقالهم إلى الكثير من المصالح الحكومية لإنجازها ومراجعتهم والمستشفيات لتلقي العلاج.



عسکر العنزي



مبارك الخرافي

الانفاق وحسن استخدام الموارد ورفع كفاءة وفاعلية الأجهزة الإدارية بالدولة تتطلب وجود دور فاعل للمراقبين الماليين يضمن حسن استخدام هذه الموارد لذلك ظهرت الحاجة الى وجود جهاز قوي ومؤثر لحماية الاموال العامة والرقابة المسبقة على الميزانيات يتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية من جهة وتفعيل الاختصاصات من جهة اخرى، مختتما حديثه بأنه يأمل ان يرى هذا القانون النور ما له من أهمية للبلد.

طنايحت النواب على دعم وإقرار قانون جهاز المراقبين الماليين

معالجة صعوبات وعراقيل جوهرية تحد من القدرة على القيام بدورهم والتي من أهمها الاستقلالية الإدارية والمالية

أولى أوليات المجلس، حيث وافق عليه بالإجماع كل من اللجنة التشريعية ولجنة الميزانيات والحساب الختامي ومدرج حاليا على جدول أعمال المجلس، مشيراً إلى ان هذا الاقتراح جاء لمعالجة ما يواجهه المراقبون الماليون من صعوبات وعراقيل جوهرية تحد من قدرتهم على القيام بدورهم على الوجه الأكمل والتي من أهمها الاستقلالية الإدارية والمالية من جهة وتفعيل اختصاصاتهم من جهة أخرى، مبينا ان ترشيح



محمد طنا

حث النائب محمد طنا زملاءه النواب على دعم قانون «جهاز المراقبين الماليين»، لما له من أهمية في الحفاظ على المال العام، مؤكدا أنه سيكون من أول الداعمين له من خلال التصويت عليه داخل قاعة عبدالله السالم، داعياً الحكومة إلى عدم المماطلة ومد يد التعاون مع المجلس بالموافقة على هذا المقترح والذي يعد من اهم القوانين المدرجة على جدول أعمال المجلس والذي حظي بتأييد عدد كبير من نواب الأمة وأصبح من